مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

MJAES

المجلد السابع العدد الثالث 2017

Doi: 10.52113/6/2017-7-3/232-258

دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق حالة دراسية

سندس جاسم شعيبث [a] ، شذى سالم دلي [b]

الملخص

يتناول هذا البحث موضوعًا اقتصاديا مهماً، وهو الإصلاح الاقتصادي، الذي طبق في العديد من دول العالم تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اذ يسعى هذا الموضوع إلى التعرف على مدى دور وتأثير هذا الإصلاح في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, لذا أصبحت قضية اصلاح الاقتصاد العراقي حاجة ملحة وضرورية في ظل ظروف التشوهات العديدة التي حدثت نتيجة الحروب والمقاطعات الاقتصادية والسياسية غير المستقرة, علاوة على التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي والتقدم التكنولوجي الهائل الذي حدث في كافة المجالات والذي حرم منه العراق لعقود .

وازاء هذه الاوضاع تأتي اهمية تأهيل الاقتصاد العراقي وموجبات تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي هادفة من وراء ذلك إلى التأثير على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي وتصحيح مساره، وقد رافق ذلك قيام العراق بخصخصة اقتصادها مما دفعها إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرًا لعجز مواردها المحلية عن الإيفاء بما يتطلبه النمو الاقتصادي من موارد.

J

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر الدعامة الاساسية لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وبسبب ضعف الامكانيات التكنولوجية المتطورة للدول النامية ومنها العراق فأنها تعول كثيراً على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك لتحقيق تنمية شاملة باعتبارها عنصرا اساسياً البيئة التنافسية ورفع قذرة القطاعات الانتاجية من خلال توفير فرص للتدريب والتأهيل فضلاً عن ارتباطه بأساليب التكنولوجيا المتقدمة وخلق فرص للعاملين, ومما دعا الدول النامية إلى زيادة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية، متمثلة في شكل منح وإعانات وقروض واستثمار أجنبي منتهجة الدول في ذلك إلى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي سعياً وراء تسريع معدلات النمو وإعادة هيكلة اقتصادها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لذلك فقد اتجهت معظم الدول ومنها النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية. والعراق واحدة من الدول العربية والنامية التي كانت تعاني من تدهور أداء الاقتصاد سواء تمثل ذلك في الأزمة المالية قبل سياسة الإصلاح الاقتصادي، وقد تزامن ذلك مع تدهور البنية الأساسية في المجتمع، مع تعثر القطاع العام الذي كان يقود عملية التنمية الاقتصادية بالرغم من تدهور أداء وحداته مع تراكم المديونية المستحقة على وحداته الإنتاجية وتدهور الأصول الثابتة فضلاً عن تقادمها التكنولوجي.

ونتيجة لذلك وخلال حقبة السبعينيات ، شهدة العراق نظرًا لتطبيق الإصلاح الاقتصادي تغيرات جوهرية في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتمثلت أهداف هذا البرنامج في إصلاح الخلل المالي والهيكلي في الاقتصاد العراقي وتحسين مناخ الاستثمار، وبالشكل الذي دفعها إلى التوجه نحو جذب الاستثمار المحلي والأجنبي من أجل زيادة معدلات النمو وتحسين دخل الأفراد وتوفير فرص العمل ومحاولة إدخال التكنولوجيا الحديثة.

a - المدرس جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد

b - المدرس المساعد ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد

اولا : مشكلة البحث

اعتمد العراق ولا زال يعتمد بشكل رئيس على القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً للقدرات التي يتمتع بها هذا القطاع الا ان الحروب و الاحداث و المشاكل السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق جعلت هذا القطاع غير قادر على مواصلة هذا الدور في التنمية وبالتالي فأن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق قد يكون اداة تمويلية مهمة يحتاجها البلد في ظل تذبذب موارده وتوسع الحاجة لإعادة البناء والأعمار لبناه التحتية والفوقية

.

ثانيا : فرضية البحث

تعتمد فرضية البحث على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان يمارس دورا فعالا ومؤثراً في برامج التنمية والاصلاح الاقتصادي في العراق في ظل توفير السياسات والاليات المحفزة لها وبما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة .

ثالثا : اهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق من اجل تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى ألمعاشي وذلك من خلال البيئة الاستثمارية في العراق و دورها في جذب الاستثمارات الاجنبية و ايضاً تحليل تطور معدلات الاستثمار الاجنبي و تحليل الإجراءات التي اتخذها العراق بشان تحسين المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها .

رابعا : منهجية البحث

أعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لعرض وبيان الموضوع قيد البحث, للتحقق من فرضية البحث ووصول إلى أهدافه المحددة.

خامسا : هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث تناول الاول منها الإصلاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي ماهيتهما ومفهومهما . اما المبحث الثاني فقد تضمن وصف البيئة الاستثمارية في العراق و دورها في جذب الاستثمارات الاجنبية وتحليل تطور معدلات الاستثمار الاجنبي وحجم الاستثمارات . وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تم من خلاله وصف سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق .

المبحث الأول

الإصلاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي ماهيتهما ومفهومهما

المطلب الاول : مفهوم الإصلاح الاقتصادي

تظهر الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي نتيجة الاختلالات و التشوهات في أداء المتغيرات الاقتصادية المتراكمة خلال مدة من الزمن سواء بفضل السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية, وعلى الرغم من ان التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي قد بدأ أساساً في الدول الصناعية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية حيث إن محاولات توفير الموارد التي استلزمتها ظروف ما بعد الحرب وبدء عملية التنمية تطلبتا إجراءات تصحيحية للسياسات الاقتصادية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية ، إلا أن مصطلح الإصلاح الاقتصادي ارتبط تحديداً بالإشارة إلى الاجراءات والأساليب التي اعتمدتها مؤسسات برتن – وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير) في معالجة الاختلالات والتشوهات المزمنة التي يعاني منها الكثير من البلدان النامية والتي تتطلب حزمة من إجراءات الاصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى إيجاد حالة التوازن الاقتصادي العام من خلال تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وتسريع وتائرها.

والإصلاح الاقتصادي هو الجهد القومي الذي يهدف إلى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب فيه، من خلال تعديل السياسات الاقتصادية وأسلوب اتخاذها، لتوفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع وخلق فرص تستوعب الأشخاص في سوق العمل، فضلاً عن

تحقيق التوازن بين نفقات الدولة وإيراداتها للسيطرة على التضخم.(عقيل ,1998 :16)

أو أنه (حزمة السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من الموارد وذلك من خلال إيجاد توافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلائم وتركيبة العرض الكلي باعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشويهات الأسعار ، وتعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الإدارية وبالتالي استعادة التوازن المالي داخلياً وخارجياً والحد من الضغوط التضخمية وإزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب إجراءات لضمان النمو القابل للاستمرار بتخفيض البطالة ، فضلاً عن سياسات الاستقرار والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل). (عبد العزيز,2002 :16-17)

إن الإصلاح الاقتصادي يمكن أن يتم بمساعدة صندوق النقد الدولي أو من دونها ولكن لجوء دولة ما إلى الصندوق عندما يصل اقتصادها إلى حالة نضوب الموارد، فهي أما أن تختار اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أو الاقتراض من الدول أو المؤسسات المالية الخاصة والتي كان لديها شروط سياسية واقتصادية لا تختلف عن تلك الشروط الواردة في وصفات صندوق النقد الدولي.(المسافر,2000 :202)

ومما سبق يتضح أن الإصلاح الاقتصادي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي، من خلال تحقيق التوازنات الاقتصادية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي

المطلب الثاني : سياسات الإصلاح الاقتصادي

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مؤسسات برتين- وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تهدف في جوهرها إلى تطبيق اللامركزية الاقتصادية من الداخل (داخل اقتصادات البلدان النامية) من خلال الاعتماد على آليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص(المحلي والأجنبي) والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وقد تضمنت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نوعين من البرامج والتي توزعت فيما بينهما حسب الطبيعة الوظيفية لكل منهما وكالاتي.:(النجفي ,2002 :16).

1- برامج التثبيت الاقتصادي

تعد برامج التثبيت الاقتصادي من اختصاص صندوق النقد الدولي التي تسعى إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (سنة – ثلاث سنوات) من خلال تقليل العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور, من ذلك يتضح أنها سياسات تهدف إلى إزالة الاختلال بين إجمالي العرض المحلي والطلب المحلي وما يترتب على ذلك الاختلال من عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المستوى العام للأسعار، وتسعى تلك السياسات إلى إحداث حالة من التوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياطات وبالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق نتائج مرغوبة لميزان المدفوعات وتقليل الضغوط على مستوى الأسعار المحلية. .(عبد العزيز , 2002 :16) , وتعرف برامج التثبيت الاقتصادي بأنها عدد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي من اجل المحافظة على مستوى معين من الأداء الاقتصادي . (الاهواني ,1993 :152)، وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي المحاور التالية : (حسين ,1994 :6-9)

المحور الأول : ويتضمن إجراءات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

المحور الثاني : ويتضمن خفض العجز في الموازنة العامة من خلال السياسات التي تهدف إلى :

- ❖ تخفيض نمو الإنفاق العام، وهذا يتطلب تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والإسكان) وإلغاء الدعم السلعي، ورفع أسعار المنتجات السلعية وبخاصة أسعار القطاع العام وذلك من اجل تقليل العجز في الموازنة العامة.
- ❖ زيادة موارد الدولة عن طريق زيادة الضرائب والرسوم ورفع أسعار الخدمات التي تقدمها.

المحور الثالث: ويتضمن الحد من نمو عرض النقود، وتنمية السوق النقدي والمالي.

إن برامج التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي تعتمد في تطبيقها على آراء بعض الكتاب الاقتصاديين وفي مقدمتهم (jmead.1951) وذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها، وإن الإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات مسالة ترتبط بإجراءات المدى القصير، كما اعتمد الصندوق على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، وتعتمد هذه الآراء جزء منها على أنموذج يشير إلى العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جانب اخر , انطلاقا من ان حجم السيولة المحلية دالة على حجم التغيير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفق رأس المال وبعبارة أخرى إن زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي يترتب عليه انتقال دالة عرض النقود إلى اليمين ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الميزانية العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد من الافراط بقدر أو بآخر في الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي وهنا تأتي برامج التثبيت الاقتصادي ذات الأثر الانكماشي في محاولة منها لخفض مستوى الطلب الكلي وذلك من خلال سياساتها المالية والنقدية.(النجفي ,2002 :17-18)

2.برامج التصحيح أو التكييف الهيكلي

تعد برامج التكييف الهيكلي من اختصاص البنك الدولي والتي يقدمها إلى الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية عميقة تراكمت عبر الزمن نتيجة السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية ، وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي ويمكن بشكل عام تعريف التكييف الهيكلي بأنه (تكييف أنماط الاستهلاك وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل في بيئة خارجية أكثر سلبية.(العاني ,2000 :5) , وتهتم برامج التكييف الهيكلي بالمديات المتوسطة والطويلة الأجل (ثلاث سنوات- عشر سنوات) التي تخص جانب العرض في الاقتصاد. ومن الأهداف الرئيسة لتلك البرامج تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اختيار المشروعات ذات المردود المرتفع والسريع، كما إنها تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وخصوصاً من السلع الموجهة للتصدير وذلك من خلال تحسين ظروف انتاجها وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي ومحاولة رفع كفاءة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للاستخدامات المنتجة. (بشير , 2001 :6) ، وعلى اية دولة ترغب في الحصول على قرض التكييف من البنك الدولي ان تطبق حزمة من السياسات أو الاجراءات تتمثل بالاتي:- (الحمش ,1998 :73)

1- تحرير التجارة والاعتماد على قوى السوق والمنافسة .
2- تشجيع السياسات المتجهة للتصدير.
3- التخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية.
4- تنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
5- إلغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة.

6- تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق ما يعرف (بالخصخصة) أي تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص.

المطلب الثالث : مفهوم الاستثمار الأجنبي:

اولاً : مفهوم الاستثمار

تعرف الاستثمارات بعملية بناء الأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي , ويؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة.

وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية وزيادة التشابك والترابط فيما بين هذه القطاعات بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الانتاج ودفع عملية التنمية إلى الامام بصورة متواصلة ومتناوبة .

والاستثمار هو الانفاق على الاضافات الجديدة إلى السلع الانتاجية بأنواعها، كالمواد الأولية والمكائن والآلات والمعامل ، ودور السكن والمخزَّن من السلع وغيرها مما يشكل جزءاً من الثروة الوطنية وبالتالي فانه يمثل الإضافات الصافية إلى خزين رأس المال الحقيقي في البلاد.

وكما يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يؤدي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم غير تلك التي ينتميان إليها ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد واستثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المضيفة طالما إنها تؤدي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الخارج.(الغفار ,2002 :15) .

ويقسم الاستثمار بين نوعين من الأنشطة : (البياتي , 2004 :3)

1- التي ترتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف وهذا النوع يمنح المستثمر نفوذًا مباشرًا من خلال الملكية الكاملة أو نصيبًا معينًا يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويضم ما يلي:

أ- تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من المستثمر الأجنبي وحده وتكون إما مملوكة له بالكامل أو بالمشاركة المتساوية مع الشركاء المحليين من البلد المضيف، أو المشاركة غير المتساوية أي مشاريع مشتركة Joint-Venture

ب- شراء المستثمر الأجنبي مشروعًا وطنيًا قائمًا بالامتلاك الكامل أو بحصة من أسهمه وسنداته.

ج- تكوين شركات منتسبة (Affiliates) أو تابعة (Subsidiaries) أو مساهمة (Associate) أو فرع (Branch) تابع للشركات متعددة الجنسيات (المقر) لتقوم بالاستثمار في البلد المضيف.

د- الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات التجميع.

2- الأنشطة التي لا ترتبط بعنصر الملكية، وهي التي لا تخلق التزامًا طويل الأجل خارج البلاد (الأم) للشركات، وان كانت تفرض درجة معينة من الاهتمامات الرقابية والمتعلقة بتحصيل عائد أو مراعاة حقوق هذه الشركات في البلد المضيف.

ثانياً :جدوى وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة حيث انقسموا على قسمين رئيسين وهما: المجموعة الأولى التي تضم أنصار النظرية التقليدية أو الكلاسيكية والمجموعة الثانية التي تضم أنصار النظرية الحديثة.

حيث يفترض أنصار النظرية الكلاسيكية إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن العديد من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها الشركات متعددة الجنسيات وليست للدول المضيفة وقد استند أنصار هذه النظرية على المبررات التالية: (ابو قحط , 2003 :8)

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة.
- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل اكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية بالدول المضيفة.
- إنتاج الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع وبخاصة فيما يتعلق بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تدفعه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة مع ما تدفعه نظيراتها من الشركات الوطنية.
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها
- صعوبة السيطرة على السياسة النقدية والمالية في الاقتصاديات الصغيرة في الدول المضيفة ، وذلك بسبب قدرة الشركات الأجنبية على توفير أموال من الخارج تؤثر سلبًا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومعدلات التضخم.

في حين يرى أصحاب النظرية الحديثة أن هناك علاقة مصلحة مشتركة تربط بين الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة حيث إن كل واحد منهما يعتمد على الآخر أو يفيد منه من اجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف محدودة أي إن كل طرف في هذه العلاقة سوف يحصل على الكثير من العوائد و إن هذه العوائد التي يحصل عليها كل طرف تعتمد على السياسات المتبعة من الدولة المضيفة. (ابو قحط , 2003 :6) .

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق التالي:

أ- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

ب- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المصنعة (أي التشابكات الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها).

ج- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى.

د- تقليل الواردات.

هـ- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

و- تدفق رؤوس الأموال.

ز- المساهمة في تدريب وتطوير اليد العاملة المحلية .

ح- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية.

ثالثاً : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

وفيما يأتي نتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة.(غرفة التجارة , 1996 :8) توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار وتختلف أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسيته، فان كان هدف المستثمر الحصول على أعلى الأرباح الممكنة من المشروع الاستثماري فلا بد من اعتمادها على الايرادات المتوقعة من المشروع والتكاليف المحتملة لإنشاء وتشغيل ذلك المشروع.

ولأجل توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمدت الدول المضيفة على محاور أساسية من اجل تعزيز جذبها للمستثمرين الأجانب وذلك من خلال إجراء تغييرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية لجعلها أكثر مرونة وجاذبية . (النشاشيبي , 1994 :88-95).

ومناخ الاستثمار في أية دولة مضيفة يعتمد بصورة أساسية على محددات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وثقافية وغيرها والتي تمثل محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالتالي:

أ-المحددات الاقتصادية

1- السياسات الاقتصادية

ان السياسات الاقتصادية تظهر بأشكال مختلفة تجاه الاستثمار الأجنبي فبعض الدول ترحب بشكل كامل بالاستثمار الأجنبي أي تشجعه تشجيعًا كاملاً، أي إنها لا تضع أي قيود أو عراقيل أمام عمل الشركات متعددة الجنسيات، في حين نجد ان هناك دول تتبع سياسة الترحيب المقيد أو المشروط حيث إنها ترحب بتدفق رؤوس الأموال إليها مع وضع بعض القيود على عمل الشركات متعددة الجنسيات مثل القيود على أشكال الملكية وتحويلات الأرباح إلى الخارج وحجم رأس المال الأجنبي , وهناك دول تتبع سياسة المنع الجزئي أي إنها ترحب بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ولكن إلى قطاعات محددة وعدم استثمار هذه الأموال في القطاعات الأخرى في حين نجد أن دولاً أخرى تستخدم سياسة المنع الكلي أي إنها ترفض جميع أشكال تدفق الاستثمار الأجنبي بجميع أشكاله وكذلك عدم الترحيب بالشركات متعددة الجنسيات. (مطر , 1982 :89-90) .

إن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لأية دولة يؤثر على حركة رؤوس الأموال الداخلة إليها والخارجة منها وذلك من خلال التأثير على ما يتوقعه الأفراد من تغيير في الأسعار الحقيقية لأصولهم العينية بعد تخفيض العملة الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين وأصحاب المشروعات إلى تصفية مشروعاتهم ونقل أصولهم إلى الخارج.(زكي , 1989 :27) ، ويولي العديد من الدول المتقدمة أو النامية سعر الصرف أهمية خاصة وذلك ضمن سياستها النقدية الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي حيث تستخدمه إلى جانب سعر الفائدة ، اذ يعمل سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، فعند انخفاض عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي لدولة معينة بالنسبة لنظيره في الخارج مما يؤدي إلى جذب رأس المال الأجنبي، ويرفع الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية.(الصادق واخرون , 1996 :62)

وعلى الرغم من أن هذه القيود التي تفرضها الدول تقلل من تدفق رؤوس الأموال الداخلة إليها إلا أنها تؤدي إلى تقليل المخاطر الناتجة عن الاستثمار الأجنبي حيث إن غياب الضوابط والقيود على تلك الاستثمارات يجعلها تشكل خطرًا حقيقيًا على الاقتصاد الوطني.(Ahmed,1998 :28-29)

2- الأسواق

إن أكثر ما يبحث عنه الاستثمار الأجنبي المباشر ويعد ميزة جيدة في البلد المضيف هو السوق إضافة إلى ما يرتبط بهذه السوق كنمو السوق ونصيب الفرد من الدخل، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وتفضيلات المستهلكين في البلد المعني وهيكل الأسواق ومستقبلها، فضلاً عن القوة التنافسية للمستثمر التي يحصل عليها من سيطرته على الأسواق الجديدة.(john H.Dunning,1994 :36) , وكبر حجم السوق يعد محددًا هامًا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فكلما كبر حجم السوق أدى ذلك إلى استيعاب عدد اكبر من الشركات والتي تعني بالنتيجة الحصول على فوائد كبيرة إضافة إلى ذلك فأن ارتفاع معدلات نمو السوق يعد عاملاً محفزًا للمستثمرين الأجانب والمحليين على الاستثمار.(Unctad,1998 :106-107) .

3- الانخفاض النسبي لتكاليف عوامل الإنتاج

تسعى الشركات الأجنبية إلى توطين استثماراتها في البلدان التي تكون كلفة عوامل الإنتاج فيها اقل من الدولة الأم، لذلك فان التدفق الاستثماري يتجه نحو الدول التي تكون

فيها اليد العاملة رخيصة وبخاصة القطاعات والصناعات كثيفة العمل، والتي تحتاج إلى يد عاملة غير ماهرة أو شبه ماهرة ولا تحتاج إلى تدريب عالي أو مكلف وهذا يجعل الاستثمار الأجنبي يتدفق إلى الدول النامية لكونها تمتلك اليد العاملة الرخيصة. (غرفة التجارة ,1996 :9).

4- البنى التحتية

يعد تطور البنى الأساسية من أهم المظاهر الايجابية في المناخ الاستثماري للبلد المضيف المتمثلة بشبكات الطرق والجسور والمطارات الحديثة والموانئ اضافة إلى مصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية ووسائل الاتصال الحديثة ووسائل المواصلات جوًا وبحرًا والمياه والصرف الصحي حيث ان وجود هذه البنى الأساسية تشجع المستثمر الأجنبي للقيام بالاستثمار.(عبدالله ,1998 :156) .

5- معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد

إن معدل النمو المرتفع الذي يحققه اقتصاد دولة ما يعد دليل على كفاءة نشاطها الاقتصادي والذي يعد عاملاً مهمًا بالنسبة للمستثمر الأجنبي في اتخاذ القرار الاستثماري حيث إن نجاح الدولة في تحقيق معدل نمو مرتفع يجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو في دولة معينة وتدفقات رأس المال الأجنبي إلى تلك الدولة فكلما ارتفع معدل النمو كلما أدى ذلك إلى إمكانية زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إليها ومثال ذلك معدلات النمو المرتفعة التي حققتها دول جنوب شرق آسيا، والصين منذ أواخر الثمانينيات والتي أدت إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.(العادلي ,2007 :20) .

ب- المحددات الاجتماعية

1- البنى الأساسية البشرية:

إن المستثمرين ينظرون إلى نوعية التعليم في البلد المضيف ؛ لذلك فان للبنية الأساسية البشرية لها تأثير على تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة أي هناك علاقة قوية وواضحة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اية دولة ونسبة المتعلمين فيها ، حيث ان الدول التي تكون نسبة التعليم عالية فيها تكون أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التعليم يعكس رغبة المستثمر الأجنبي للحصول على ايدٍ عاملة كافية ومتدربة، ورخيصة الأجور وعالية الإنتاجية.(Ghassan EL-Rifai,1993 :65-88) .

2- الفروقات الثقافية بين الدولة الأم والدولة المضيفة

إن عدم معرفة المستثمر الأجنبي لطبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف يولد نوعًا من المخاوف من ردود الأفعال لدى أفراد المجتمع في الدولة المضيفة أو ممارسات رجال الأعمال فيها تجاه الاستثمار، وبخاصة في الدول النامية مما يمثل للمستثمر الأجنبي مخاطرة عالية نتيجة لعدم تفهم العادات و التقاليد في تلك الدول،(المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ,1993 :29) .

ج- المحددات السياسية

1- الاستقرار السياسي

يشكل هذا العامل احد الجوانب الجوهرية التي تؤثر تأثير فعال في قرار الاستثمار, فالمستثمر الأجنبي لا يقدم على المخاطرة برأس ماله ووضعه في بلد غير مستقر سياسيا حيث إن عدم الاستقرار السياسي يعني أن المستثمر الأجنبي يواجه مخاطر كبيرة والمتمثلة بارتفاع احتمال خسارته لأمواله المستثمرة وهذا يعني عدم الثقة بالنسبة للمستثمر الأجنبي بالقوانين والأنظمة التي تخضع لها استثماراته وكذلك الحال بالنسبة للأسواق التي يعمل بها لفترة طويلة يجب أن تكون مستقرة ولا تتغير تغيراً سلبياً لكي يتمكن من تحقيق الهدف الرئيس له وهو الربح.(Isaiah Frank ,1980 :26) .

2- القيود السياسية الأمنية

ومن مخاطر السياسية التي تواجه المستثمر الأجنبي هي تلك الإجراءات التي تتخذها بعض الحكومات في البلدان المضيفة كقيام الحكومة بتزويد الشركات الأجنبية ببيانات ومعلومات غير كافية وغير دقيقة بحجة ندرتها أو تكاليفها

الباهظة , ومن جهة أخرى لأغراض سياسية مختلفة وبالتالي فان هذه المعلومات تكون اقل بكثير مما يحتاجه المستثمر الأجنبي لتنفيذ مشروعاته أو الاستمرار بها.(Richard E.Gares ,1982 :25)

د- المحددات الطبيعية:

إن توافر الموارد الطبيعية في لبلد المضيف يعد عاملاً مهمًا من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وحيث إن البلد الذي تتوفر فيه مثل تلك الموارد يمثل موقعًا مهمًا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة وبشكل كبير وذلك من اجل ضمان استمرار الحصول على هذه الموارد الطبيعية بشكل سلس ودون عقبات وبأسعار منخفضة ، ولوحظ ان 60% من الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتجه إلى القطاع الأولي الغني بالموارد الطبيعية حتى منتصف القرن العشرين (Unctad,1998 :108).

المبحث الثاني

نبذة تاريخية عن و اقع الاستثمارالاجنبي في العراق

المطلب الاول : البيئة الاستثمارية في العراق

يعد الاقتصاد العراقي حالة خاصة إذا ما تمت مقارنته مع اقتصادات الدول النامية , وتأتي هذه الخصوصية من منطلق أنه اقتصاد أحادي الجانب , أي يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل أنشطته الاقتصادية (الوائلي ,2010 :138) ، على الرغم من المزايا المهمة التي تحتلها القطاعات الاخرى في تنشيط و بناء اقتصاده كالقطاع الزراعي و الصناعي و القطاعات الاخرى حيث يمتلك العراق مساحات زراعية كبيرة تساهم في حال تم استغلالها في تحقيق الامن الغذائي و تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي فضلاً عن دوره في تنمية الريف و توفير فرص العمل و الحد من مشاكل البطالة و الفقر في العراق.

وعند النظر الى تاريخ الاستثمار الاجنبي في العراق نجد انه لا يتضمن اي منجزات حقيقية و عليه فإن تجربة العراق مع الاستثمارات الاجنبية بصورة عامة لاتزال تجربة قاصرة نتيجة لما مر به العراق من ظروف قاسية تمثلت بحروب طويلة و عقوبات اقتصادية امتدت لـ (13) سنة ، و من ثم الاحتلال ، تبعه ما حصل من تدمير في البنى التحتية (حسان , 2010 :148)، و هو ما يستلزم توفير جملة من المتطلبات للنهوض في البيئة الاستثمارية و هو ما سيتم التطرق اليه في القادم .

على الرغم من المزايا و الضمانات و الاعفاءات التي يقدمها قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل ، إلا أن البيئة الاستثمارية في العراق تتسم بأنها معيقة للاستثمار بصورة عامة و الاجنبي منه بصورة خاصة أكثر من كونها جاذبة و ذلك بسبب (الشبيبي , 2011 :4) :-

1. **معوقات سياسية و امنية :** فبعد الحروب التي خاضها العراق مطلع ثمانينيات القرن الماضي و التي استمرت لمدة ثمان سنوات و ما نجم عنها من اضرار كبيرة و حرب الخليج الثانية مطلع التسعينيات من القرن الماضي و ما نتج عنها من أثر اقتصادي ممثلاً بالعقوبات الاقتصادية ، جاءت الحرب الاخيرة في عام 2003 و ما تبعها من عمليات سلب و نهب و حرق لتدمر ما تبقى من الاقتصاد بصورة عامة و البنى التحتية بصورة خاصة .

هذا فضلا عن الظروف الامنية الحالية التي قضت على العديد من المشاريع الاستثمارية في المحافظات العراقية و ما ساهمت به من طرد للاستثمار في المستقبل القريب .

2. **معوقات اقتصادية و تتمثل بالاتي**

- **القطاع الخاص العراقي** : يعاني من هجرة امواله و كثير من العاملين فيه الى الخارج نتيجة لعدم صلاحية البيئة الاستثمارية في العراق من القوانين و الحوافز و الظروف الامنية المتقلبة التي ادت الى انتقاله الى الخارج بحثاً عن

الامان و عن فرص استثمارية افضل, (التقرير السياسي الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي : 2007 :5) ومثال على ذلك في الاردن اعلنت دائرة مراقبة الشركات الاردنية ان حجم الاستثمارات العراقية تصدرت للعام السابع على التوالي المرتبة الاولى حجم الاستثمارات في الاردن واوضحت الدائرة ان الاستثمارات العراقية بلغت خلال الثلث الاول لعام 2009بلغ 13 مليون و800 الف دينار اردني من إجمالي الاستثمارات البالغة 39 مليون و600 الف دينار اردني ، و جدير بالذكر ان اغلب هذه الاستثمارات العراقية تركزت في قطاعي العقارات و السياحة .

(http://www.iraqhurr.org/content/article/2423602 0.html)

- **ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي :** يمتاز العراق بقدرة استيعابية ضعيفة وهذه تشكل أحد المعوقات امام دخول الشركات والاستثمارات الى السوق العراقية ، لان القيام بالمشاريع لا يتطلب توفير الاموال الاستثمارية فقط ، و انما يتطلب وجود عوامل مساندة لها مثل مواد البناء والمكائن والمهندسين و الاداريين و العمال الماهرين (بالرغم من ان العراق يملك مثل هذه الكوادر الا انها تحتاج الى اعادة تأهيل وتدريب حديث و ذلك بسبب التطورات الحاصلة في مجال اختصاصاتهم في العالم) فضلاً عن البنى التحتية، لان عدم توفر هذه العوامل تؤدي الى زيادة كلفة المشروع المراد الاستثمار فيه وهذا يعني هبوط العائد الذي يحققه المشروع ولذا يعتبر مشروعاً عديم الجدوى اقتصادياً ، لذا فان هذا الامر ، يمكن ان يؤدي الى احجام المستثمرين او ضعف توجههم نحو الاستثمار في العراق. (حسن , 2010 :149)
- **ضعف القطاع المصرفي :** تعاني المصارف العراقية و خاصة الحكومية منها من ضعف حجمها و قلة عددها و تدني رؤوس اموالها و حداثتها في ممارسة اعمالها و عدم مواكبة التكنلوجيا المستخدمة في المصارف العالمية ، هذا فضلاً عن اجراءات و تعليمات البنك المركزي بخصوص رفع اسعار الفائدة و تحديد سقف اعلى للائتمان ، و بذلك يصعب عليها في الوقت الحاضر توفير التسهيلات و القروض المصرفية لدعم المستثمرين. (العقبي , 2011 :26)

3. **التخلف الاداري و الفساد المالي :** يعد الفساد الاداري معوقاً مالياً كبيراً للشركات و الاعمال التجارية و بحسب التقرير الدولي للفساد لعام 2009 المعد من قبل منظمة الشفافية العالمية دل على ان العراق يعد من الدول الاكثر فساداً في العالم و يأتي بالدرجة الثانية بعد الصومال و هي حقيقة مخيبة للآمال تنعكس اثارها على الاقتصاد العراقي ,(العقبي ,2011 :28-30) بصورة عامة و الاستثمار بصورة خاصة كونه يروج على ان العراق بيئة غير صالحة للاستثمار و بالتالي يساهم في هروب رؤوس الاموال المحلية و عزوف رؤوس الاموال الاجنبية عن الاستثمار في العراق .
4. **القوانين و التعليمات التي تحكم عمل الوزارات :** و عدم التزامها بنص قانون الاستثمار ولا بنظام الاستثمار الصادر عن مجلس الوزراء ، الامر الذي يشكل عائقاً امام المستثمرين بصورة عامة و منهم الاجانب ، هذا بالاضافة الى ضعف ثقافة الاستثمار عند المواطن و عدم تعاونه مع الهيئات ذات الصلة او مع المستثمرين.(حبيب ,www.alrafedin.com: 2011) .

المطلب الثاني : تطور الاستثمار الاجنبي في العراق

ان حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لا يزال دون المستوى المطلوب نظراً لوجود مجالات واسعة للاستثمار في العراق سواءً كان ذلك في القطاع الزراعي او الخدمي او الصناعي و غيرها، و يمكن توضيح حجم و تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة للعراق من خلال جدول (1) .

جدول(1)

تطور حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للعراق بالمليون دولار امريكي

السنة	تطور حجم الاستثمارات الاجنبية الداخلة للعراق
2001	(6.7)
2002	(0.3)
2003	1,000,0
2004	300.0
2005	515.0
2006	383.0
2007	971.8
2008	1,855.7
2009	1,598.3
2010	1,396.2
2011	1,882.3
2012	3,400.4
2013	5,131.2
2014	4,781.8
المجموع	23,222.7

المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات الاقتصاد و النمو ، الاستثمار الاجنبي المباشر على الموقع الالكتروني http:www. data.albankaldwli.org .

حيث نلاحظ ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر حصر ما بين (6,7) و (0,3) مليون دولار وهي نسبة متدنية قبل عام 2003 بسبب الاوضاع التي خاضها العراق في تلك الفترة ,ومع انتهاج العراق سياسات الاصلاح الاقتصادي عام 2004 وصدور قوانين تنظم دخول الاستثمارات الاجنبية الى العراق ارتفع حجم رؤوس الاموال الداخلة للعراق لتصل الى (300.0) مليون دولار عام 2004 ثم (515.0) مليون دولار عام 2005 ، لكنه عاد لينخفض مع حلول عام 2006 الى ما يقرب من (383.0) مليون دولار ، إلا ان هذا الانخفاض لم يستمر ليعود للارتفاع عام 2007 الى (971.8) مليون دولار ليستقر بعد ذلك عند (1,855.7) و (1,598.3) مليون دولار لعامي 2008 و 2009 على التوالي ، و في العام 2010 انخفض حجم الاستثمارات الاجنبية الداخلة للعراق الى (1,396.2) مليون دولار ، الا انه لم يستقر عند ذلك الحجم و عاد للارتفاع مرة اخرى خلال الاعوام اللاحقة ليصل الى (1,882.3) مليون دولار عام 2011 ثم (3,400.4) مليون دولار لعام 2012 ثم الى (5,131.2)مليون دولار في عام 2013 على التوالي ، وبعدها عاد الى الانخفاض ليصل في عام 2014 الى (4,781.8) مليون دولار حيث مثلت هذه القيمة ما نسبته 10.9% من الاجمالي العربي لنفس العام وحسب تقديرات الاونكتاد كما بلغت ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى العراق بنهاية عام 2014 نحو 23,222.7 مليون دولار مثلت ما نسبته 2.9% من الاجمالي العربي خلال نفس الفترة , (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان

الصادرات , 2014 : http://www.iaigc.net و لمزيد من

التوضيح ينظر الشكل (1) .

الشكل (1)

تطور حجم الاستثمارات الاجنبية الداخلة للعراق خلال المدة (2004 -2014)

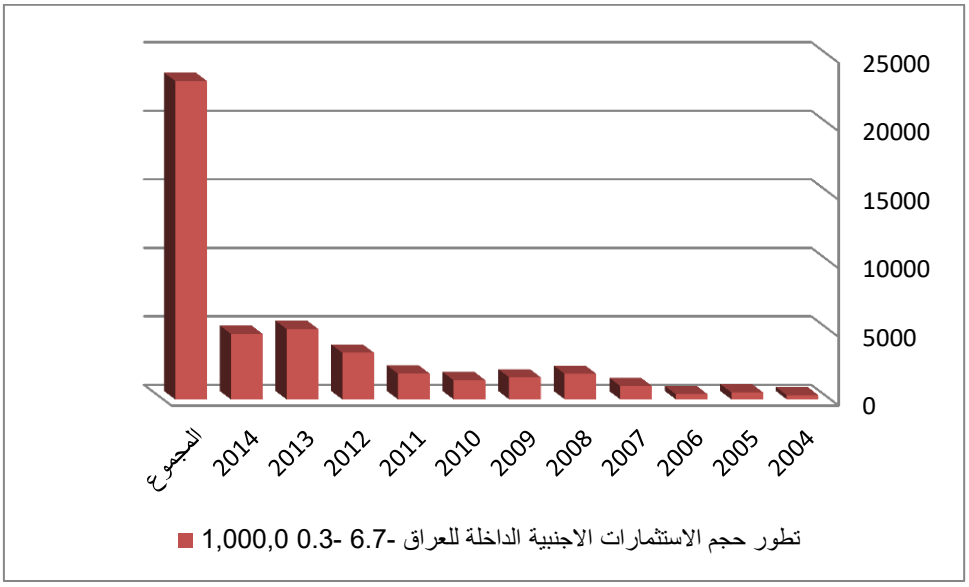

وقد يعزى الانخفاض المذكور في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة للعراق الى ان المناخ الاستثماري السائد لم يكن مهيئا لجذب الاستثمار ، فعلى الرغم من تضمن قوانين الاستثمار العراقية على العديد من المميزات والاعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية ، الا ان هذه القوانين لم تؤد الى زيادة حجم الاستثمار الاجنبي ، وذلك بسبب العوامل الاخرى المكونة للمناخ الاستثماري (و التي تم ذكرها في المطلب الاول من المبحث الحالي) فضلاً عن معدلات التضخم وضعف الاسواق المالية ، و الفساد المالي والاداري ، هذا بالإضافة الى عدم الاستقرار الامني الذي يعد من اهم العقبات التي تقف بوجه الاستثمار الاجنبي المباشر كونه يزيد من كلفة الامن والحماية للمشاريع المقامة , (عبد الرضا ,2008: 116) اذ ادت حالة الأمن الى تحجيم حركة الشركات الاجنبية العاملة في العراق ، مما ادى الى تأخير انجاز الاعمال وقيام الدول والشركات بسحب عمالها من العراق كالشركات الروسية و الالمانية و الكورية .(كروكر , 2008: 10).

وفيما يلي جدول (2) والذي يوضح الاستثمارات الواردة الى العراق ما بين يناير 2003 ومايو 2015 ومصنفة حسب الدول وعدد الشركات والمشاريع القائمة وعدد الوظائف وتكلفة هذه المشاريع .

جدول (2)

الاستثمارات الواردة الى العراق وحسب اهم الدول المصدرة 2003-2015

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الامارات	33	48	17,445	29,135
2	الولايات المتحدة	39	46	7,465	12,047

3	المملكة المتحدة	27	33	5,133	7,451
4	هولندا	2	6	1,631	6,727
5	روسيا	2	5	797	4,482
6	لبنان	9	17	3,846	3,729
7	الهند	7	7	3,379	2,888
8	سويسرا	1	1	146	2,617
9	استراليا	2	2	915	1,711
10	فرنسا	11	15	1,888	1,523
11	ايرلندا	4	5	254	874
12	كندا	2	2	228	856
13	برمودا	1	1	214	850
14	تايلاند	1	1	214	850
15	كوريا الجنوبية	4	4	338	784
16	الكويت	6	7	715	666
17	مصر	4	6	606	633
18	تركيا	15	22	710	611
19	ايران	5	6	3,422	571
20	الاردن	8	9	1,924	505
21	السويد	3	4	484	200
22	الدنمارك	2	2	121	194
23	البحرين	3	3	125	152
24	المانيا	8	9	590	149
25	لاتفيا	1	1	85	146
26	الفلبين	1	1	270	130
27	السعودية	2	2	228	115
28	لوكسمبورغ	1	1	512	115
29	نيوزلندا	1	1	715	100
30	رومانيا	2	2	349	61
31	اخرى	25	27	1,528	355
	الاجمالي	232	296	56,277	81,226

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, العراق , مشروعات الاستثمار الاجنبي الجديدة لعام 2015أنظر أيضاً: http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21.

نلاحظ من الجدول (2) ان عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق قد بلغ 296 مشروع يتم تنفيذها من قبل 232 شركة عربية واجنبية حيث بلغت التكلفة الاجمالية لتلك المشروعات 81,226 مليار دولار وتوظف نحو 56,277 الف عامل حيث احتلت الامارات والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا وروسيا ولبنان والهند وسويسرا واستراليا وفرنسا على التوالي في قائمة اهم الدول المستثمرة في العراق حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات , فيما بلغت حصة الامارات والولايات المتحدة والمملكة المتحدة نحو 60% من اجمالي الاستثمارات لسنة 2015, وللتوضيح اكثر انظر الشكل (2) حيث يبين اهم الدول المستثمرة في العراق ما بين يناير 2003 ومايو 2015 وحسب بيانات الجدول (2) .

شكل (2)

اهم الدول المستثمرة في العراق 2003-2015

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, العراق , مشروعات الاستثمار الاجنبي الجديدة لعام 2015 . أنظر أيضاً: http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21

اما بالنسبة لأهم الشركات المستثمرة في العراق فقد تصدرت شركة شل النفطية قائمة اهم 10 شركات مستثمرة في العراق حيث تنفذ 6 مشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 6,7 مليار دولار والجدول (3) يبين اهم هذه الشركات وعدد مشروعاتها والوظائف التي وفرتها وتكلفتها المالية .

جدول (3)

الشركات المستثمرة في العراق 2003-2015

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	Companies 101to 220	120	35,077	43,767
2	Royal Dutch Shell Plc	6	1,631	6,727
3	Bonyan International Investment	2	3,875	4,676
4	Dana Gas	2	416	3,267
5	Gazprom	1	146	2,617
6	ONGC	2	816	2,300
7	Lukoil	4	651	1,865

8	Claremont Group	2	1,075	1,754
9	John Holland	1	875	1,676
10	Lafarge	3	1,507	1,200
11	Other Companies	153	10,208	11,378
الاجمالي		296	2957.373	81,227

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, العراق , مشروعات الاستثمار الاجنبي الجديدة , سنوات متفرقة . أنظر أيضاً: http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21.

حيث تركزت هذه الاستثمارات العربية والاجنبية الواردة الى العراق في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 42,6%؟ والعقار بنسبة 39,3% والمواد الكيمياوية 7,4% والجدول (4) يبين توزيع هذه الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية وعدد الشركات لكل قطاع وعدد المشروعات التي تبنتها هذه الشركات بالإضافة الى عدد الوظائف التي وفرها كل مشروع وتكلفته المالية .

جدول (4)

الاستثمارات الواردة وحسب التوزيع القطاعي خلال المدة (2003-2015)

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من الاجمالي
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	33	43	9,941	34,612	43
2	العقارات	17	18	25,094	31,899	39
3	المواد الكيمياوية	3	3	3,017	6,009	7
4	البناء ومواد البناء	4	8	2,216	2,035	3
5	الاتصالات	20	23	1,244	1,513	2
6	المعادن	6	6	4,847	1,101	1
7	الفنادق والسياحة	9	12	1,512	1,101	1
8	الخدمات المالية	30	52	858	816	1
9	خدمات الاعمال	46	51	656	445	1
10	التخزين	4	4	636	321	0,4
11	اخرى	60	76	6,256	1,376	2
الاجمالي		232	296	2204,127	1661,646	100,4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, العراق , مشروعات الاستثمار الاجنبي الجديدة , سنوات متفرقة . أنظر أيضاً: http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21.

يبين الجدول (4) عدد الشركات المستثمرة في قطاع النفط والفحم والغاز الطبيعي قد بلغت 33 شركة وبواقع 43 مشروع حيث وفر عدد من الوظائف بلغ 9,941 الف يليه قطاع العقارات و بواقع 17 شركة استثمرت في 18 مشروع ووفرت 25,094 الف من الوظائف يليه قطاع الاتصالات اذ بلغت الاستثمارات فيه 18 شركة وبواقع 23 مشروع والشكل (3) يبين توزيع الاستثمارات الواردة الى العراق حسب التوزيع القطاعي وللسنوات 2003-2015 .

شكل (3)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة للعراق خلال المدة (2003-2015)

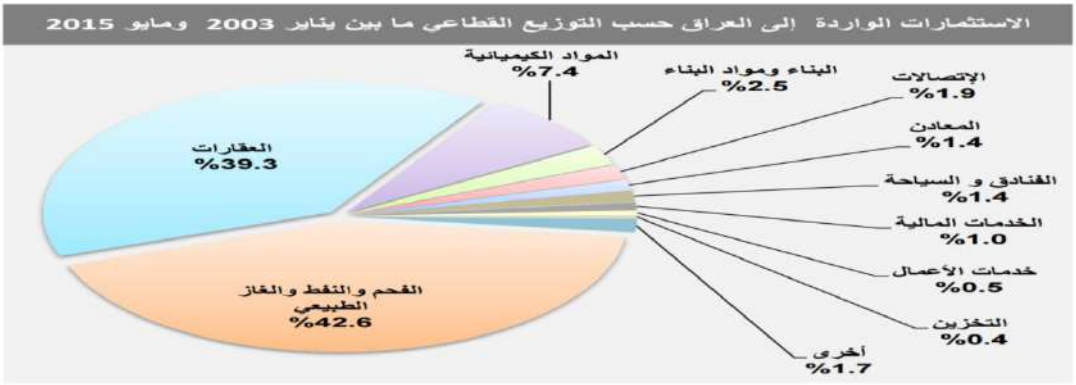

المبحث الثالث

سياسات مقترحة لجذب الاستثمارالأجنبي المباشر الى العراق

المطلب الاول : مفهوم سياسة استهداف الاستثمارالأجنبي المباشر

يمكن تعريف سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر "بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة (مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات والإنتاج لإحلاله محل الواردات، توفيرها فرص العمل, تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي) وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى".(صاحب , 2006 :16) .

وتتطلب نجاح سياسة الاستهداف أن تكون الاستراتيجية العامة للتنمية في الدولة المضيفة متضمنة لسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما دفع العديد من الدول إلى تطبيق سياسات استهداف الاستثمار وذلك من خلال إنشاء وكالات لترويج الاستثمار Investment Promotion Agency (IPA) من اجل تحديد القطاعات المستهدف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والشكل التالي يوضح المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر(نوير , 2005 :3). والشكل رقم (4) يوضح المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (4)

المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر

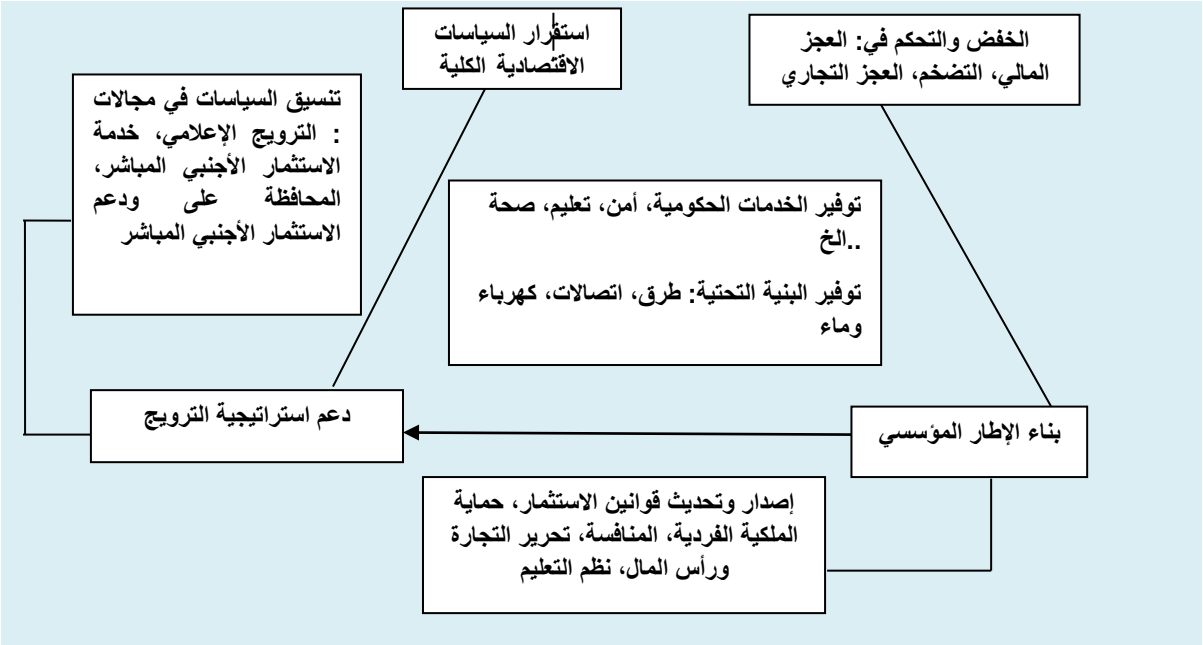

المصدر: الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالة الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 23.

المطلب الثاني: أهمية تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية تبني سياسة الاستهداف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسباب التالية :(نوير ,2005 :10) .

1- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة المضيفة حيث تساهم سياسة الاستهداف في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة المضيفة، مثل (تخفيض معدلات البطالة، زيادة فرص العمل، نقل التكنولوجيا، تنمية الصادرات)، يضاف إلى ذلك دعم وتحسين تنافسية الصناعة المحلية، وغيرها من المجالات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية.

2- زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم، إذ أن زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية ،في ظل الاقتصاد العالمي الجديد، يتطلب أن تتخصص الدولة في المجالات والأنشطة الاقتصادية التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية، أي انه على الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر أن تركز على الأنواع التي تحقق لها نفاذ إلى الأسواق العالمية.

3- تنافسية التكلفة: حيث أن تكاليف تبني سياسة الاستهداف تكون اقل مقارنة بتكاليف السياسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة ،ذلك لان في سياسة الاستهداف يتم منح الحوافز المالية والضريبية على الأنشطة الاقتصادية المستهدفة فقط دون منح مثل تلك الحوافز إلى جميع المجالات التي يتم الاستثمار فيها وبالتالي تكون تكاليف تبني سياسة الاستهداف اقل مما لو قامت الدولة المضيفة في منح الحوافز لجميع مجالات الاستثمار، حيث أن الإعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة والمشاركة في المعارض الدولية يكون غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية عندما لا تكون هناك سياسة استهداف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة.

المطلب الثالث: آليات تطبيق سياسة الاستهداف على القطاعات التصديرية

لتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة هناك بعض الآليات والخطوات التي يجب القيام بها وهي كالتالي : (شاوي , 2005 :6).

1- تحديد الميزة التنافسية للدولة

يتمثل هذا الهدف في تحديد المزايا النسبية التنافسية للدولة المضيفة وقطاعاتها ونشاطاتها المختلفة، حيث أن قوة أو ضعف سياسة الاستهداف في الدولة المضيفة يعتمد على التحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة ذلك لأنه يساعد على التأكد من أن العائد المتوقع من سياسة الاستهداف يكون اكبر من التكاليف والجهود التي تتطلبها عملية الاستهداف هذا من جانب ومن جانب آخر فان هذا التحديد يؤدي إلى تجنب المخاطر التي تنجم عن الترويج للاستثمار في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى كما أن تحديدها يكون عن طريق الدولة المضيفة يساعد على إجراء تغييرات مطلوبة من اجل تحسين المناخ الاستثماري فيها , فإذا كان هدف الدولة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من زيادة صادراتها فان ذلك يتطلب تقويم مدى قدرة الدولة على الإنتاج بغرض التصدير، وذلك من خلال تحليل هيكل الصادرات والواردات للدولة من اجل تحديد الصناعات والمجالات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة عن الدول الأخرى، ومن ثم القيام بتحليل هيكل الصناعة (معدل نمو الصناعات المختلفة , عدد الشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة) وذلك لتحديد مدى ملائمة هيكل الصادرات والواردات مع الهيكل الإنتاجي الفعلي للدولة المضيفة وحجم الطاقات غير المستغلة والشركات المحلية التي تقوم فعلاً بالتصدير.

يضاف إلى ذلك تحديد الدول الأخرى التي تنافس الدولة في إنتاج السلع التي سيتم التوسع في إنتاجها وتصديرها مع الأخذ بنظر الاعتبار التغييرات في الأسواق العالمية، وذلك لان أي ركود أو تباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي تؤثر سلبا على القرار الاستثماري للشركات الأجنبية .

ولتحديد الميزة التنافسية للدولة تستخدم عدد من المؤشرات والأدوات التي طورها مركز التجارة الدولي من اجل تحديد الصناعات والأسواق المستهدفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للتصدير.

ومن هذه المؤشرات مؤشر أداء الاقتصاد الذي يساعد في تقويم الأداء الاقتصادي للدولة من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة وترتيب الصناعات المكونة للهيكل الإنتاجي للدولة وبالتالي تحديد أهم الصناعات في الدولة والتي تسمى الصناعات القائدة "Champion in Dustries" وهي الصناعات التي حققت اكبر معدل نمو على مستوى الدولة .وذلك من اجل استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الصناعات التي تكون أكثر فاعلية من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الأخرى ، حيث أن عملية الاستهداف لا تتضمن استهداف قطاعات معينة فقط ،بل تتضمن استهداف صناعات معينة داخل هذه القطاعات .

وهناك أيضًا ما يعرف بخريطة الوصول إلى الأسواق حيث يتم تحديد الأسواق العالمية للسلع المختلفة وحجم هذه الأسواق والقيود المفروضة عليها بغية تحديد التنافسية التي تتمتع بها الأسواق داخل الدولة.

يضاف إلى ذلك هناك خريطة أسواق المنتجات المختلفة والتي تحدد طرق المشاركة في عملية التجارة سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة، كما إنها تساعد على تحديد الفرص المقامة في الأسواق وأماكنها إضافة إلى تحديد المستوردين والمصدرين لهذه الصناعة داخل الدولة.

2- تحديد المستثمرين المستهدفين

تركز هذه المرحلة على تحديد الدول والأسواق التي سوف يتم التركيز عليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتمد في تحديد هذه الدول والأسواق على العديد من المعايير مثل المعيار الاقتصادي والجغرافي والديموغرافي وهنا يمكن توضيح هذه المعايير بالشكل التالي : (القرنشاوي , 2009 :5-9)

أ- المعيار الاقتصادي: يتم من خلاله التركيز على جذب المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة. والمتمثلة في الصناعات عالية التكنولوجيا وفي قطاع الخدمات (الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاتصالات) حيث تشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن هذه الصناعات تمثل أهم المؤسسات المستهدفة من قبل الدول المتقدمة , وتمثل هذه الصناعات ومنها (هونج كونج، ماليزيا، سنغافورة، والصين وكوستاريكا).

ب- المعيار الجغرافي: وفقا لهذا المعيار فان وكالات تشجيع الاستثمار تركز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأهم للشركات متعددة الجنسيات ومثال ذلك ايرلندا حيث تركز وكالات ترويج الاستثمار فيها على جذب الاستثمارات الأمريكية.

يضاف إلى ذلك فان وكالات ترويج الاستثمار تقوم باستهداف المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة ومثال ذلك ما قامت به الصين من تخصيص مناطق صناعية لجذب الشركات متعددة الجنسيات من تايوان، هونج كونج، وجنوب شرق آسيا.

ج - المعيار الديموغرافي حيث يتم من خلاله التركيز على جذب الشركات التي تنتمي إدارتها إلى نفس جنسية الدولة المضيفة ومثال ذلك قيام الصين بجذب الشركات متعددة الجنسيات التي تدار من قبل الصينيين .

وتقوم وكالات الترويج للاستثمار بعملية الاستهداف وذلك من خلال استخدام أدوات ترويجية والتي منها الدعاية والإعلان والتسويق بالهاتف وعبر شبكة الانترنيت والمقابلات الشخصية .

ولكي تكون عملية الاستهداف فعالة وناجحة يتطلب من وكالات ترويج الاستثمار أن تقيم علاقات وثيقة مع أصحاب القرار في المؤسسات المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل التأثير على القرار الاستثماري لصالح دول وكالات الترويج للاستثمار فكلما كانت وكالة الترويج للاستثمار تمتلك معلومات كافية عن خطط وظروف المؤسسة المستهدفة كلما كانت قادرة على توفير المعلومات اللازمة وتقديم العروض التنافسية التي تحتاج إليها المؤسسة المستهدفة.

3- تيسير إجراءات جذب الاستثمار

إن طول الوقت اللازم للحصول على التصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار، وتعدد الجهات الحكومية التي يحتاج المستثمر الأجنبي إلى التعامل معها، وانتشار ظاهرة الفساد تعد من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. (عبد السلام ,2002 :25).

وللتغلب على هذه المعوقات عمدت بعض الدول إلى تطبيق ما يعرف بالحكومة الالكترونية من اجل زيادة كفاءة الخدمات الحكومية والشفافية وتخفيض كلفة هذه الخدمات وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة مثل الانترنيت وإضافة إلى ذلك فان العديد من الدول لجأت إلى تطبيق ما يعرف بخدمة الشباك الواحد One Stop Shop من اجل مساعدة المستثمرين الأجانب، حيث يتولى إصدار كافة التراخيص والتصاريح للمستثمرين مثل السجلات التجارية وتصاريح التأسيس والتصدير والاستيراد ،حيث تعد هذه الخدمة من أهم الوسائل الفعالة لمعالجة عدم كفاءة الأجهزة الحكومية والروتين عن طريق تقليل الإجراءات اللازمة .

4- تقديم خدمات ما بعد الاستثمار

إن تقديم خدمات ما بعد الاستثمار تساعد المستثمرين الأجانب على مواجهة المشكلات التي تعيق التوسع في التصدير، كما أن توفير هذه الخدمات يساعد على زيادة القدرة التنافسية للدولة المضيفة مقارنة بالدول الأخرى.

وقد قامت بعض الدول بتنفيذ نظام Investment Tracking System الذي يهدف إلى متابعة المستثمرين الأجانب في مختلف مراحل الاستثمار منذ بداية تأسيس المشروع الاستثماري إلى ما بعد الإنتاج وذلك من خلال تعيين مندوب يسمى Case Officer لكل منطقة من مناطق الاستثمار وذلك من اجل متابعة ورصد أهم المشكلات التي

تواجه المستثمرين الأجانب وتقديم الحلول لها وكذلك تحسين مناخ الاستثمار .(عبد الغفار . 2002 :15).

ومما سبق نلاحظ، أن عملية استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من ايجابياتها إلا أنها تنطوي على مخاطر تترتب على الدولة المضيفة والتي تتمثل باحتمال توجيه أنشطة الترويج إلى الشركات التي لا تحقق الهدف المرجو منها، أي إلى تلك التي لا ترغب في الاستثمار في البلد المضيف مما يعني إهدارًا للموارد. لذلك فان عملية الاستهداف هي عملية مستمرة وتتطلب من وكالات ترويج الاستثمار تقويمًا مستمرًا لأدائها على أساس التكاليف والعائد وان تكون سياسة الاستهداف واقعية ومبنية على أساس الفهم الواقعي والعميق لمزايا وعيوب البلد المضيف، أي أن على الدولة المضيفة أن تسعى لجذب الاستثمار الأجنبية المباشرة وفقا لما هو متاح لها من إمكانيات.(صباح , 2000 :50).

المطلب الرابع : سبل الاستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر

ليست هناك سياسة واحدة يمكن الاجماع على انها السياسة المثلى للاستفادة القصوى من الاستثمار الاجنبي المباشر على النطاق العالمي ، وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية ، ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والظروف السياسية المحيطة بكل دولة من دول العالم ، وهو ما يفسر اختلاف التجارب الدولية في تعاملها مع تلك الاستثمارات ، عليه على كل دولة من دول العالم تطوير السياسات المناسبة التي تخدم اهدافها الوطنية على وفق احتياجاتها واولوياتها والظروف المحيطة بها ، ولكن يجب ان تكون تلك السياسات واضحة ومبنية على مرتكزات المصالح الوطنية والقومية وعلى وفق الاسس الثابتة المتفق عليها ، حتى تهتدي بها الحكومة عند اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر ، والموافقة على المشروعات الصناعية المقدمة للتصديق في اطار المعطيات والاسس الواضحة بشكل يكفل تعظيم النتائج المرجوة وتفادي إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني وتعريض المؤسسات الوطنية القائمة للمخاطر والتأثيرات السلبية على القوة العاملة الوطنية وعلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الدول المعنية .

وفي اطار الاهمية المتزايدة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق فإنه بأشد الحاجة الى سياسات ومرتكزات تحقق اكبر استفادة ممكنة من تلك الاستثمارات ، ولا سيما الموجهة نحو تهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، مثل الاستثمارات الموجهة للتصدير ، او الاستثمارات عالية التقنية ، او تلك التي تنسجم مع تطلعاته التنموية .

وفي هذا الاطار هناك عدد من المجالات يمكن التركيز عليها من اجل الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوجيهها نحو القطاعات التي تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني والتي يمكن الاشارة اليها بما يلي :

1- توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو القطاعات الانتاجية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ، اذ يمكن توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاع الصناعي خاصة وان هذا القطاع يعاني من تقادم وتراجع تكنولوجي ، بسبب العقوبات الاقتصادية التي ابقت هذا القطاع صغيراً وضعيفاً وبعيداً عن التطور العلمي والتقني الحديث في العالم ، ومما يعكس ذلك هو تواضع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ قدرت تلك النسبة عام 2006 بنحو (2.3%) وبقيمة 0.8 مليون دولار, (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,2007 :80) وهي نسبة ضئيلة مقارنة ببقية الدول العربية ، اذ شكلت مساهمة هذا القطاع في مصر (17.2) مليار دولار عام 2006 وبنسبة (16%) من ناتجها المحلي الاجمالي للعام نفسه .(صندوق النقد العربي واخرون ,2008: 278) ، لذا فالأمر يستدعي تطوير القطاع الصناعي ، لما له من دور كبير في اقامة تشابكات وروابط امامية وخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى ، فضلا عن كونه من القطاعات المؤهلة لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة ، وتوفر فرص العمل .

2- العمل على توجيه الاستثمارات نحو قطاعات البنية التحتية المدمرة ولا سيما قطاع الكهرباء، كونه يدخل في جميع القطاعات الحيوية كمحطات المياه وادارة المستشفيات وادارة عملية الانتاج في الوحدات الاقتصادية ، وبالتالي فإن اي تطور في هذا القطاع سوف يؤثر في هذه المنظومة المتكاملة التي تشكل البنية اللازمة لتطور الاقتصاد وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر .(عبد السلام واخرون ,2005 :100-102)

3- يجب ان يكون توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر ذا شمول جغرافي وعدم التركيز في منطقة واحدة دون اخرى ، لتجنب التفاوت في التطور بين مناطق الدولة في حالة تركزه ، من دون اغفال العوامل المتحكمة في اختيار المواقع المثلى للمشروع المزمع اقامته .

4- منح معاملة تفضيلية للشركات التي تقوم بأعمال البحث والتطوير ، التي تضمن تحسين المعرفة والتكنولوجيا والمشاريع التي تقوم بإعداد خطط التدريب وتأهيل العاملة المحلية.

5- اشراك الاستثمار المحلي مع الاستثمار الاجنبي المباشر لتكوين ديناميكية اقتصادية من خلال هذه الشراكة

6- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تعتمد بصورة مهمة على استخدام الموارد المحلية في مكونات السلع التي تنجها وتعويض المنتجات الاجنبية بالتدريج .

7- ترويج الاستثمارات التي ترغب الدولة في اجتذابها سواء كان ذلك عن طريق اقامة مكاتب للترويج في مختلف دول العالم ، ام من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عملية الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابع للبنك الدولي ، او المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وجهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولية ، فضلا عن استغلال مؤتمرات التعاون الاقتصادي الدولية الاقليمية .

8- ترشيد الاعفاءات الضريبية المقدمة للاستثمارات الاجنبية وربطها بأولويات الاقتصاد الوطني ، اذ يجب ان يكون الضغط الذي يتحمله مستثمر اجنبي في قطاع الخدمات اعلى من ذلك الذي يتحمله مستثمر اجنبي في قطاع الصادرات الصناعية ، وهكذا يمكن ان تتدرج المعاملة حتى تصل الى اعلى مستوياتها في رؤوس الاموال الاجنبية قصيرة الاجل التي تهدف الى الربح السريع فقط . (التميمي ,2007 :132)

9- يجب ان ينظر الى الاستثمار الاجنبي المباشر على انه عنصر مكمل للاستثمار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية ، وليس عدّه العنصر الحاسم فيها في اطار رؤية ذات طبيعة استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار طموحات التنمية الاقتصادية التي تسعى الى تحقيقها وتنمية القطاع الخاص .

الاستنتاجات :

1- ان للاستثمار الاجنبي المباشر مكانة خاصة في تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومنها العراق وذلك عن طريق رفع الانتاجية وادخال التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص عمل .

2- الاستقرار السياسي يعد مطلبًا رئيسيا لخلق بيئة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر لان المستثمر الأجنبي لا يأتي إلى أي بلد إلا بعد أن يطمئن إلى النظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النظام ، حتى لو توفرت جميع عناصر الجذب الأخرى وان عملية جذب المستثمرين و استقطاب رؤوس الاموال ليست بالأمر السهل في ظل انعدام الامن و تردي الخدمات السائدة للاستثمار.

3- على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تعوق تدفق هذا الاستثمار بالقدر المطلوب.

4- إن للاستثمار دور مهم وحيوي في تنمية الاقتصاد العراقي ، في الوقت الراهن ، حيث يحقق جملة من المنافع الاقتصادية الضرورية للانطلاق بقوة نحو تحقيق التنمية المستدامة ، في زمن قياسي ، حيث تمثل هذه الاستثمارات مصادر مهمة للموارد المالية الخارجية

اللازمة لعملية التنمية فضلا عن مساهمتها في نقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا وقدرتها على أن تكون مدخلاً إلى السوق الإقليمي والعالمي.

5- قامت الحكومة باتخاذ إجراءات داعمة للاستثمار ، منها إصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي قدم العديد من التسهيلات للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب على حد سواء ، فضلاً عن تأسيس هيئات الاستثمار الوطنية ، ولكنها مع ذلك ، لم تتمكن من جذب الاستثمارات إلا بشكل محدود جداً.

6- تدني حجم الاستثمارات الاجنبية الوافدة الى العراق فهي لا تتجاوز الـ 3 مليار دولار عند اعلى مستوى لها خلال سنوات مدة الدراسة (2003- 2015) على الرغم من التسهيلات التي يقدمها قانون الاستثمار .

7- لا تزال الكثير من الاموال العراقية مهاجرة و مستثمرة لدى بلدان اخرى و هو ما يساهم و بشكل في تراجع امكانية استقطاب رؤوس اموال اجنبية جديدة و دخولها للسوق العراقية و رفع تلك الامكانية في البلدان الاخرى المستثمر فيها رؤوس الاموال العراقية .

8- انعكس ضعف الجهاز المصرفي و صعوبة تقديمه للتسهيلات المصرفية في عزوف المستثمرين سواءً محليين او أجانب من الدخول الى السوق العراقية و بالتالي خسارة العراق الى مشاريع كبيرة تسهم في دخول رؤوس جديدة و تكنلوجيا حديثة تسهم في مواكبة العراق للبيئة العالمية او الاقليمية .

9- تركزت الاستثمارات الواردة على العراق على قطاع النفط حيث بلغ (42,6 %) يليه قطاع العقارات الذي بلغ حوالي (39,3 %) وترك بقية القطاعات كقطاع الزراعة والسياحة التي قد تساعد في النهوض بالاقتصاد العراقي .

التوصيات :

1- ضرورة الالتزام السياسي من القيادة السياسية العليا ومن مجموعة المؤسسات السياسية في الدولة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي .

2- ضرورة الاستمرار في منهج الإصلاح الاقتصادي، القانوني والإداري، لخلق مزيد من التحسن في مناخ الاستثمار.

3- ضرورة تصميم سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تعمل على دعم متطلبات زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال تشجيع على زيادة الانتاج والاستثمار في كافة القطاعات وتهيئة المناخ الاستثماري لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر داخل العراق .

4- ضرورة تهيئة الرأي العام على كافة المستويات وبكل الوسائل المتاحة بأهمية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والفوائد التي تعود على الشعب من جراء ذلك، حيث أن وجود رأي عام مساند للبرنامج يعد عاملا مهما في تحقيق الأهداف

5- توجيه الاستثمار الأجنبي إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، والتي تترك آثار ايجابية على الاقتصاد العراقي .

6- الاسترشاد بالمؤشرات الدولية للاستثمار من أجل إصلاح نقاط الضعف في أداء الاقتصاد العراقي.

7- العمل على تشجيع البيئة الاقتصادية التنافسية وبالشكل الذي يجعل السوق العراقية أكثر ثباتا واستقرارا.

8- ضرورة العمل على خلق نوع من التعاون والتنسيق التام بين كل من مؤسسات الدولة، وتوعيتهم بأهمية الاستثمار ضمانا لنجاح السياسة الاستثمارية.

9- العمل على تنمية القدرات البشرية، لتفي بمتطلبات السوق من خلال وضع سياسات جيدة لإدارة القوى العاملة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب كما ونوعا.

10-ضرورة العمل على وجود ضمانات للاستثمار ضد الأخطار غير التجارية.

11- العمل على التوسع في تسهيل بناء القواعد الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها أفضل استخدام ممكن. وتطبيق سياسات عاجلة لتحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي عموما، وذلك بإيجاد بيئة

اقتصادية قوية ومستوى صناعي معقول ونمو زراعي يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية، والاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة وذلك من أجل امتصاص البطالة ورفع مستوى المعيشة.

12- ضرورة قيام الحكومة بأعاده البنى التحتية وتطويرها .

13- الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتطبيقها في العراق.

المصادر

- عقل ,مفلح محمد ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، الأردن نموذجاً، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر ، المجلد 17، كانون الأول 1998.
- عبد العزيز, إكرام ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2002.
- المسافر ,محمود خالد ، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية 22-2 تشرين الاول 2000 ، بيت الحكمة ، بغداد 2002.
- النجفي ,سالم توفيق ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة د. حميد الجميلي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- الأهواني , نجلاء ، سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر ، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية واخرون، تحت عنوان التعطل في دول الاسكوا، الأمم المتحدة ، نيويورك، 1993.
- حسين , برهان عثمان ، سياسات التكييف الاقتصادي في الوطن العربي ودورها تصليح اختلالات الاقتصاد العربي رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، 1994.
- العاني , أسامة عبد الحميد ، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عديدة ومختارة ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، جمهورية مصر العربية ، العدد العشرون ، تموز ،2000،.
- بشير , محمد شريف ، صندوق النقد الدولي والدول النامية الوصفة العلاجية برامج اجبارية ،2001ص1 متوفر على شبكة الانترنيت وعلى الموقع التالي-bttp://www.Islam online.net.
- الحمش , منير ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ،ط1 ، 1998.
- عبد الغفار , هناء ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجا، بيت الحكمة ، بغداد2002.
- البياتي, ستار جبار خليل ، أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية، مجلة مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد 15، 2004.
- أبو قحف, عبد السلام ، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- غرفة تجارة وصناعة قطر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، حالة قطر ورقة عمل مقدمة إلى ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الاجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ، قطر ، الدوحة 21-22 ديسمبر 1996.
- النشاشيبي, حكمت شريف ، التنمية المصرفية العربية وعالم التمويل المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.
- مطر ,محمود حسين ، نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 5، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 1982.
- زكي, رمزي ، مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بموازين المدفوعات للبلاد النامية، برنامج

- تحديد وتخطيط الأسعار والأجور، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 8-11 يناير 1989.
- الصادق وآخرون, على توفيق ، السياسة النقدية في البلدان العربية النظرية والتطبيق، صندوق النقد العربي، معهد الدراسات الاقتصادية دراسة عن السياسات النقدية في الدول العربية ، دراسة وبحوث ومناقشات حلقات العمل، عدد (2)، أبو ظبي، من4-9 ايار 1996.
- الصادق وآخرون, إبراهيم سعد الصادق وآخرون ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة ونظرة مستقبلية، سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.
- المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، أسواق المال الناشئة والتدفقات المالية للأقطار النامية ، الدخول إلى أسواق الأسهم الناشئة : متطلبات.
- الوائلي, رياض نعيم عروق ، سياسات الاستثمار في العراق و مدى مساهمتها في تنمية القطاع الخاص للمدة 1958 -2008 ، رسالة ماجستير جامعة القادسية ، كلية الادارة و الاقتصاد ، 2010 .
- حسان , ظافر طاهر ، دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 44.
- الشبيبي, أحمد صدام عبد الصاحب ، سياسات و متطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق – رؤية مستقبلية ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي .
- التقرير السياسي الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي ، الحوار المتمدن ، العدد 1930 في 29 /2007/5 على الموقع الالكتروني www.ahewar.org /shouart.asp?aid=98116.
- http://www.iraqhurr.org/content/article/242360 .20.html
- العقبي ,علي قاسم ، دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع اشارة الى محافظة البصرة ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 19 ،2011 .
- حبيب ,علي الشيخ ، دراسة حول معوقات الاستثمار في العراق ، مركز الرافدين للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2011 على الموقع الالكتروني www.alrafedein.com .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, جمهورية العراق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر أنظر أيضاً: http://www.iaigc.net .
- عبد الرضا, نبيل جعفر ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، ط1 ، مؤسسة وارث الثقافية ، 2008.
- كروكر , باتيشا ، اعادة اعمار الاقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للأبحاث ، مجلة المستقبل العراقي ، العدد 15 ، ايلول 2008.
- نوير, طارق ، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 18-21 ديسمبر 2005.
- القرنشاوي , حاتم ، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي: عوامل الجذب ومعوقات النمو، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 18-21 ديسمبر، 2005.
- الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالة الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

- البنك الدولي ، مؤشرات الاقتصاد و النمو ، الاستثمار الاجنبي المباشر على الموقع الالكتروني http:www data.albankaldwli.org .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية 2007 ، جدول (5/14) .
- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 ، الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ،2008 .
- عبد السلام واخرون , تقي ، في رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، د. هناء عبد الغفار السامرائي ، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق ، بغداد ، مركز العراق للدراسات 2005.
- التميمي , سامي عبيد محمد ، مديونية العراق الخارجية (الاسباب _ الاثار _ المعالجات) ، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة ، العدد 14 ، 2007 .
- عبد السلام، رضا, " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ", الطبعة الأولى، الاسكندرية، سنة 2002.
- عبد الغفار، هناء،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية "، بغداد، سنة 2002.
- صباح، نعمة," الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي ", أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد سنة 2000.
- Ahmed El-Sayed El-Naggar,Noncial Liberalization of Egyption Economy: A future new in the Ligt of the Asian Experienee Strategic papers, No69,Al-Ahram Center For Political& strategic studies,Egypt 1998, pp.28-29.
- John H.Dunning,Re-Evalnating the benefits of foreign divest investment, Journal of Transnation of corpotions,unc TAD UN,Vol.3,Feb.1994,p.36
- Unctad, World Investment Report,1998,Tvends and Deterinants, un, NewYork1998, pp,106-107
- Ghassan EL-Rifai, investment polices and major of capital flows to Arab countries a study from economic development of the Arab countries selected issues, edited by: Said El-naggar, Bahrain, February 1-3 1993.
- Isaiah Frank, Foreign Enterprise in Developing Countrios, the Johns Hopkins Unirsity Press,LTD ,London 1980,p26.
- Richard E.Gares, Multinational Enterprise and Eeonomie Analysis, Cambridge University Press, NewYork 1982,p25.

The role of the economic reform policies in attracting the foreign direct Investment in Iraq : a Case Study

Sundus jasim shaaibith [a]

Shatha salim dely [b]

Abstract

This research deals with an important economic issue, an economic reform, which was applied in many countries of the world under the auspices of the International Monetary Fund and World Bank, as the subject seeks to identify the extent of the role and impact of this reform in the process of attracting foreign direct investment, so it has become the issue of reforming the economy Iraq is an urgent and essential need in light of the many distortions that have occurred as a result of wars and economic and political districts unstable conditions, as well as international economic developments and global openness and the tremendous technological progress that has occurred in all fields, which deprived him of Iraq for decades.

In the face of this situation, the importance of rehabilitation of the Iraqi economy and triggers the adoption of economic reform policies and purposeful from behind to influence the performance of macroeconomic indicators and to correct its course, was accompanied by Iraq to privatize its economy, forcing it to resort to foreign direct investment due to the inability of local resources for the fulfillment of what it takes economic growth of resources.

a - Inst. , College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiya.

b - Assist. Inst. , College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiya.